

بخصوص القوانين التي هي قيد الدراسة

تقوم جامعة الدول العربية حاليا على مستوى مجالسها المتخصصة، العدل، الداخلية، بدراسة العديد من مشاريع القوانين والاتفاقيات نوردها حسب ما يلي:

أولا : مشاريع القوانين والاتفاقيات التي يتم إعدادها على مستوى الأمانة الفنية للمجلس بالقاهرة:

أ- بالنسبة للقوانين العربية الاسترشادية:

1- مشروع القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية ومشروع القانون العربي الاسترشادي لتنظيم مهنة المحضرين (مقترحين من الجزائر) :

بناء على اقتراح من الجزائر، أصدر مجلس وزراء العدل في دورته (22) قرارا يقضي بقبول الاقتراح وتكليف وزارة العدل بإعداد المشروع الأولي، قامت وزارة العدل الجزائرية بإعداد مشروع القانونين المذكورين أعلاه وأرسلتهما إلى الجامعة العربية، قرر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (23) بتعميم المشروعين على وزارات العدل العربية لدراستهما وإبداء الملاحظات بشأنهما.

ستجتمع اللجنة المكلفة بإعداد مشروع القانونين خلال شهر أبريل 2008، لإعداد الصيغة النهائية لهما، ورفعهما لمجلس وزراء العدل العرب في دورته القادمة (24) نوفمبر 2008 لاعتمادها.

**2- مشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد:
(مقترح من مجلس وزراء الداخلية العرب)**

قامت الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب بالاشتراك مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتكليف خبراء عرب لإعداد مشروع أولي لقانون عربي استرشادي لمكافحة الفساد، بعد إعداد المشروع الأولي، كلف المجلسين العدل والداخلية العرب مجموعة من الخبراء لإعداد القانون، اجتمع الخبراء في عدة جلسات، ويتوقع أن تكون الجلسة الأخيرة خلال سنة 2008 لإعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون، ليرفع للمجلسين في دورتها القادمة لاعتماده.

3- مشروع القانون العربي الاسترشادي لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع ومكافحة الاتجار فيها (مقترح من الجزائر):

بناء على اقتراح من الجزائر، أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (19) بالجزائر بتاريخ 2003/01/08، قرارا يقضي بتكليف وزارة العدل بإعداد المشروع الأولي قامت وزارة العدل بإعداد المشروع الأولي لقانون عربي استرشادي لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع ومكافحة الاتجار فيها، كما أعدت أيضا مذكرته الإيضاحية، أرسل إلى الجامعة العربية بمعرفة وزير العدل، حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز.

- قامت الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مشروع القانون على وزارات العدل في الدول العربية لإبداء ما قد يكون لديها من ملاحظات على مشروع القانون، ودعت الدول العربية إلى تعيين ممثلين عنها لإعداد مشروع القانون المذكور أعلاه.

عقدت لجنة الخبراء المشكلة لإعداد مشروع القانون عدة جلسات، تم خلالها وضع مشروع القانون بصياغة تتماشى مع خصوصيات الدول العربية، بعدها أحال مجلس وزراء العدل العرب في دورته (21) مشروع القانون إلى مجلس وزراء الصحة لإبداء ما قد يكون لديه من ملاحظات بشأنه.

قام مجلس وزراء الصحة بتعميم مشروع القانون على الدول العربية لإبداء الملاحظات، بعد إبداء الملاحظات على مشروع القانون، أعاد مجلس وزراء الصحة المشروع إلى مجلس وزراء العدل العرب، سيجتمع فريق الخبراء المكلف بإعداد مشروع القانون خلال شهر أبريل 2008 لوضع الصيغة النهائية لمشروع القانون العربي لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع ومكافحة الاتجار فيها، ليرفع إلى مجلس وزراء العدل العرب في دورته القادمة (24) نوفمبر 2008 لاعتماده.

4- مشروع القانون العربي الاسترشادي لمنع استنساخ الكائنات البشرية: (مقترح الجزائر)

بناء على اقتراح من الجزائر، أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (19) بالجزائر بتاريخ 2003/10/08 قرارا يقضي بتكليف وزارة العدل بإعداد مشروع أولي للقانون، قامت وزارة العدل بإعداد مشروع أولي لقانون عربي استرشادي لمنع استنساخ الكائنات البشرية، كما أعدت أيضا مذكرته الإيضاحية، أرسلت للجامعة العربية بمعرفة وزير العدل، حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز.

قامت الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مشروع القانون على وزارات العدل في الدول العربية لإبداء ما قد يكون لديها من ملاحظات على مشروع القانون، ودعت الدول العربية إلى تعيين خبراء وممثلين عنها لإعداد مشروع القانون المذكور أعلاه.

عقدت لجنة الخبراء المشكلة لإعداد مشروع القانون عدة جلسات، تم خلالها وضع صيغة لمشروع القانون تتماشى مع خصوصيات الدول العربية، بعدها أحال مجلس وزراء العدل العرب في دورته (21) مشروع القانون إلى مجلس وزراء الصحة لإبداء ما قد يكون لديه من ملاحظات بشأنه.

قام مجلس وزراء الصحة بتعميم مشروع القانون على الدول العربية، بعد إبداء الملاحظات على مشروع القانون، أعاد مجلس وزراء الصحة المشروع إلى مجلس وزراء العدل العرب، سيجتمع فريق الخبراء المكلف بإعداد مشروع القانون خلال شهر أبريل 2008 لوضع الصيغة النهائية لمشروع القانون العربي لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع ومكافحة الاتجار فيها، ليرفع إلى مجلس وزراء العدل العرب في دورته العادية (24) نوفمبر 2008 لاعتماده.

ب- بالنسبة للاتفاقيات القضائية:

يجري على مستوى الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب إعداد الاتفاقيات التالية:

1- مشروع الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد (مقترح أمانتي العدل والداخلية العرب) :

أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (18) قرارا يقضي بضرورة التنسيق بين أمانتي مجلسي وزراء العدل والداخلية العربي لإعداد مشروع إتفاقية عربية لمكافحة الفساد.

قام فريق الخبراء المشكل من طرف المجلسين بعقد عدة جلسات وضع خلالها مشروع الإتفاقية، سيعقد فريق الخبراء إجتماعه الأخير خلال شهر أبريل 2008 لإعداد الصيغة النهائية لمشروع الإتفاقية، ليرفع إلى مجلس وزراء العدل العربي في دورته القادمة نوفمبر 2008 لاعتماده.

2- مشروع الإتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (21) قرارا يقضي بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلي وزراء العدل والداخلية العرب، لإعداد مشروع إتفاقية عربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قامت الأمانة الفنية للمجلس بتكليف خبراء من الجزائر، مصر، والأمانة العامة لوزراء الداخلية العرب لإعداد المشروع الأولي للإتفاقية، أعد الخبراء المكلفون المشاريع الأولية المطلوبة منهم.

ثم بعدها شكلت لجنة مشتركة من مجلسي العدل والداخلية العربي، اجتمعت بالقاهرة برئاسة الجزائر، وتم وضع الصيغة الأولى لمشروع الإتفاقية.

عرض الأمر على مجلس وزراء العدل العرب في دورته (23) بتاريخ 2007/11/28 أصدر هذا الأخير قرارا يقضي بتعميم مشروع الإتفاقية على وزارات العدل العربية لإبداء ما قد يكون لديها من ملاحظات بشأنها، هذا وستجمع اللجنة المكلفة بإعداد الإتفاقية في إجتماع ثاني لها خلال سنة (2008) لمراجعة مواد الإتفاقية حسب ما سيرد من ملاحظات.

ثانيا : مشاريع القوانين العربية الاسترشادية التي يتم إعدادها على مستوى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ببيروت – لبنان :-

1- مشروع القانون العربي الإسترشادي للتجارة الإلكترونية (مقترح الجزائر) :

بناء على اقتراح من من الجزائر، أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته العشرين (20) بالقاهرة بتاريخ (2004/11/21) قرارا يقضي بقبول الإقتراح وتكليف وزارة العدل بإعداد المشروع الأولي للقانون المقترح.

قامت وزارة العدل بإعداد المشروع الأولي لقانون عربي إسترشادي للتجارة الإلكترونية، أرسل بمعرفة معالي السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام إلى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، قام المركز بتشكيل لجنة من ستة خبراء وافق عليها مجلس وزراء العدل في دورته 21 بتاريخ (2005/11/28)، عقدت اللجنة عدة إجتماعات ببيروت –لبنان- أعدت مشروع القانون، وستعقد اللجنة إجتماعها الأخير خلال سنة 2008 لإعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون مع مذكرته الإيضاحية ليرفع لمجلس وزراء العدل العرب لاعتماده في دورته القادمة (24) (نوفمبر 2008).

2- مشروع قانون عربي موحد للإجراءات أمام القضاء الإداري: (مقترح توصيات الندوات العلمية)

بموجب قرار صادر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب في اجتماعه (27) بتاريخ 2003/04/29 تم تشكيل لجنة فنية من سبعة خبراء لإعداد مشروع قانون عربي موحد للإجراءات أمام القضاء الإداري.

عقد اللجنة المشكلة العديد من الإجتماعات أعدت خلالها مشروع القانون، وأوصت بمواصلة أعمالها لغاية الإنتهاء من إعدادها، ستجتمع اللجنة خلال سنة 2008 لمواصلة عملها، وسترفع نتائج أعمالها لمجلس وزراء العدل العرب للنظر فيها في دورته القادمة (24) نوفمبر 2008.

3- مشروع قانون عربي إسترشادي للتوفيق والمصالحة: (مقترح من دولة الإمارات العربية)

- بناء على اقتراح من وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة يقضي بعرض تجربة الإمارات حول موضوع إنشاء لجان التوفيق والمصالحة للوقوف على النجاح الذي حقته هذه اللجان في الفصل بين المتخاصمين وعرضه على المكتب التنفيذي للمجلس.

- أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (19) بالجزائر بتاريخ 2003/01/08 قرارا يقضي بقبول اقتراح الإمارات وتشكيل لجنة خبراء لإعداد مشروع قانون عربي إسترشادي للتوفيق والمصالحة.

كما أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (21) بتاريخ 2005/11/28 قرارا يقضي بتكليف المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية بعقد إجتماعات لجنة الخبراء المكلفة بإعداد مشروع القانون.

عقدت اللجنة المكلفة بإعداد مشروع القانون عدة جلسات أعدت خلالها المشروع الأولي للقانون العربي الإسترشادي للتوفيق والمصالحة، ستواصل اللجنة عملها بعقد اجتماع خلال سنة 2008، وسترفع نتائج أشغالها للمجلس في دورته (24) للنظر فيها.

4- مشروع قانون عربي إسترشادي للإثبات بالتقنيات الحديثة: (مقترح الندوات العلمية)

أصدر مجلس وزراء العدل العرب في دورته (21) قرار برقم 638 ينص على:

❖ تشكيل لجنة لإعداد قانون عربي إسترشادي للإثبات بالتقنية الحديثة من خبراء الدول التالية: الكويت، الإمارات، الأردن، البحرين، مصر، قطر، الجزائر.

تنفيذا لهذا القرار قام المركز العربي ببيروت بتوجيه الدعوات للدول العربية لتسمية الخبراء المشاركين في الاجتماع، شاركت وزارة العدل بممثل عنها في إجتماعات اللجنة.

عقدت اللجنة عدة إجتماعات انتهت فيها إلى وضع مشروع الإتفاقية، وستجتمع اللجنة في آخر اجتماع لها خلال شهر ماي 2008 لوضع الصياغة النهائية لمشروع القانون، ومذكرته التوضيحية، وسيرفع مشروع القانون والمذكرة التوضيحية لمجلس وزراء العدل العرب في دورته القادمة (24) خلال شهر نوفمبر 2008 لاعتماده ومذكرته الإيضاحية.